An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)

Volume 35 | Issue 7 Article 2

2021

The effect of Israel's monetary policies on inflation in Palestine

Ahmad Alawneh
Master Student: Economic Policy Management Program, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

Shaker Zabada
Department of Economics, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University, Nablus, Palestine., shakerkhaleel@najah.edu

Mohanad Ismael
Department of Economics, Birzeit University, Birzeit, Palestine

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b

Recommended Citation
Alawneh, Ahmad; Zabada, Shaker; and Ismael, Mohanad (2021) "The effect of Israel's monetary policies on inflation in Palestine," *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*: Vol. 35 : Iss. 7 , Article 2.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol35/iss7/2

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in An-Najah University Journal for Research - B (Humanities) by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 35(7) 2021

أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين#

The effect of Israel's monetary policies on inflation in Palestine

أحمد علاونة*، وشاكر زباده، ومهند اسماعيل*****

Ahmad Alawneh, Shaker Zabada & Mohanad Ismael

* طالب ماجستير: برنامج ادارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
**قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
***دائرة الاقتصاد، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين

* Master Student: Economic Policy Management Program, An-Najah National University, Nablus, Palestine. ** Department of Economics, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University, Nablus, Palestine. ***Department of Economics, Birzeit University, Birzeit, Palestine

**الباحث المراسل: shakerkhaleel@najah.edu

تاريخ التسليم: (2028/12/26)، تاريخ القبول: (2019/8/5)

ملخص

هذه الدراسة تهدف إلى معرفة أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين وتناولت الدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية وهي التضخم في إسرائيل وعرض النقد في إسرائيل (M1) وسعر صرف الشيقل مقابل الدولار واليورو، لمعرفة ما أثر هذه المتغيرات على التضخم في فلسطين، وذلك بإجراء الاختبارات المهمة على السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، إذ تم أخذ البيانات الشهرية للفترة الزمنية 2007-2015 وفحص مدى ثبات هذه المتغيرات ودرجة تكاملها، ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك لمعرفة عدد العلاقات بين المتغيرات ومن ثم إجراء نموذج اختبار (ARDL). من أهم نتائج الدراسة أن هناك علاقة تكاملية عند إجراء اختبار ARDL أظهرت أن هناك علاقة ايجابية بين أسعار المستهلك في إسرائيل وأسعار المستهلك في فلسطين إضافة إلى ذلك كانت علاقة عرض النقد الإسرائيلي (M1) موجبة أيضا مع أسعار

هذا البحث مستل من رسالة ماجستير للطالب أحمد علاونة بعنوان: "أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين"، والتي تم مناقشتها في جامعة النجاح الوطنية باشرف د. شاكر ابراهيم زباده ود. مهند اسماعيل بتاريخ 2018/4/19.

المستهلك في فلسطين، بينما لم يكن لسعر صرف كل من الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي مقابل الشيقل أي دلالة إحصائية، بمعنى ليس له أثر على أسعار المستهلك في فلسطين.

الكلمات المفتاحيه: السياسة النقدية، التضخم، سعر الصرف، أسعار المستهلك، استقرار السلسلة، نموذج ARDL.

Abstract

This study aims at identifying the effect of the Israeli monetary policy on inflation in Palestine. The study shed light on inflation in Israel, money supply in Israel (M1) and shekel exchange rate against the dollar and the euro, to notice the effects on inflation in Palestine. The researcher examined the effects by carrying out important tests on the time series of these variables. The researcher took monthly data during 2007 to 2015 to test its stationary and their degree of integration. In addition to performing co-integration test to determine the number of relations between variables, and finally estimating an ARDL model. One of the most important results of the study is the integrative relationship when conducting ARDL test which showed that there is a positive relationship between consumer prices in Israel and consumer prices in Palestine. In addition, the Israeli money supply (M1) relationship was also positive compared to consumer prices in Palestine. However, the exchange rate of both the US dollar and the euro against the shekel did not have any statistical significance. In other words, it has no impact on consumer prices in Palestine.

Keywords: Monetary Policy, Inflation, Exchange Rate, Consumer Prices, Stationary series, ARDL Model.

مقدمة الدراسة

تعد فلسطين من الدول المحتلة سياسيا واقتصاديا لذلك أرتبط اقتصادها بشكل قوي ومباشر بالاقتصاد الإسرائيلي، وأكثر ما نعنى به الاستمرارية بتطبيق نظام بروتوكول باريس،الذي ابقى على نظام الاتحاد الجمركي ما بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين، الذي يتمثل بغياب عملة وطنية فلسطينية، أي عدم وجود سياسة نقدية مستقلة، وبتداول ثلاث عملات مع السماح بتداول عملات أخرى بشرط أن يكون الشيقل الإسرائيلي أحد عملات التداول، لذلك قدرت قيمة النقد المتداول في فلسطين عام 2008 (M1) بين 3.5 - 4.2 مليار دولار أمريكي، وحصة الشيقل الإسرائيلي منها 36% في الودائع وحصتها الكبيرة في

الشيكات المسحوبة والتي وصلت إلى 67%، وكانت قيمة الشيقل من إجمالي قيمة (M1) المقدرة عام 2008 ب 50%، و30% للدولار الأمريكي و13% للدينار الأردني و5% للعملات الأخرى تقريبا (MAS, 2014).

وبناءً على الاتفاقيات المذكورة بين إسرائيل وفلسطين فان هناك سقف وحدود للاقتصاد الفلسطيني خصوصا من ناحية التجارة الخارجية مع إسرائيل وغيرها من الدول إذ بلغ إجمالي الواردات الفلسطينية مع إسرائيل في 420.8 مليون دولار أمريكي في عام 2016،إذ ارتفعت نحو 4% عن قيمة الواردات في عام 2015 وهي تعد نسبة مرتفعة خلال فترة قصيرة وهذا يرتبط مع الأسعار المحلية في السوق الفلسطيني (PCBS, 2016)، إذ أن هذا الارتفاع في قيمة الواردات للسلع له آثار واضحة على الأرقام القياسية للأسعار، مما سجل الرقم القياسي العام للأسعار المستهلك حسب مجموعات الإنفاق ارتفاعا ملحوظا في الفترة الزمنية 2006-2015 لتصل من 80 شيقل تقريبا عام 2007 إلى 120 شيقل إسرائيلي في عام 2015 كما يوضح الشكل التالي:

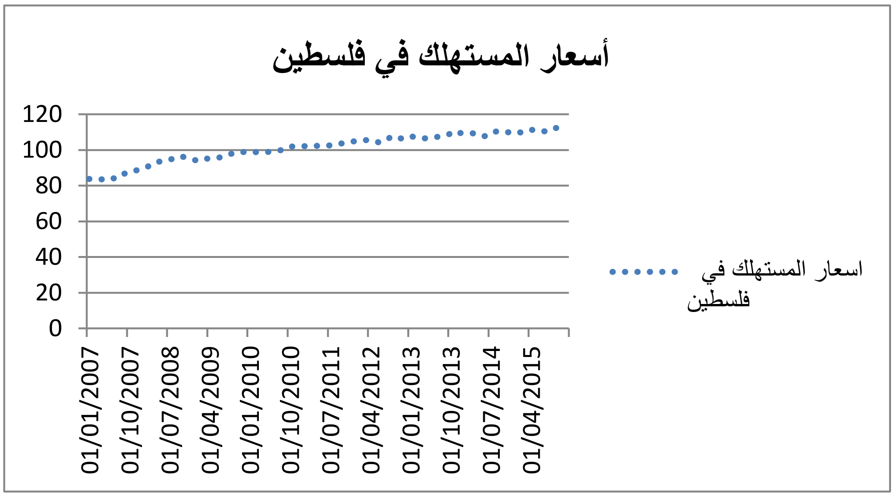

شكل (1): مقارنة أسعار المستهلك في فلسطين خلال الفترة 2007-2015. (حسبت من قلبل الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني).

وبناء على الرسم أعلاه فإن الأسعار ارتفعت بنسبة 40% تقريبا خلال الفترة الزمنية وهي نسبه مرتفعة وهذا مرتبط بكمية الواردات من إسرائيل والتي تقدر بنسبة 75.5%،وأن هناك علاقة ما بين وارداتنا من إسرائيل وحجم التضخم في الأسعار في فلسطين تبعا لكمية الواردات من إسرائيل والتي تقدر بنسبة 75.5% والتي سوف نجيب عن هذا خلال دراستنا هذه (PCBS, 2016).

وعلى اختلاف السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي الإسرائيلي فهي جميعها تخطو نحو تحقيق استقرار اقتصادي في إسرائيل وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي لها. وبناءا على ما ورد سابقا فسوف تقوم هذه الدراسة بأخذ جزء واحد من الاقتصاد الفلسطيني المرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي ضمن الشراكات الحدودية والاتفاقيات بينهما، واخذ سلسلة شهرية للفترة الزمنية الواقعة بين (2007-2015) لبعض المتغيرات وهي: أسعار المستهلك في فلسطين وإسرائيل (التضخم) والمعروض النقدي الإسرائيلي (M1) وأسعار صرف كل من الدولار واليورو مقابل الشيقل، وكيف ستفسر الدراسة أثر السياسات النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين؟ وما هي أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على التضخم في الأراضي الفلسطينية؟.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة ما ينتج عن السياسات النقدية المتبعة في إسرائيل من آثار على التضخم في فلسطين ، وهو ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة لخصوصية الترابط بين جانبين أحداهما تملك بنك مركزي مستقل (إسرائيل) والأخرى دون بنك مركزي وليس لها عملة مستقلة ، ولذلك سيتمحور موضوع الدراسة حول هذه العلاقة وتفسيرها.

أسئلة الدراسة

1. ما هو أثر السياسة النقدية المتبعة في إسرائيل على التضخم في فلسطين؟
2. هل كمية النقد الصادرة في إسرائيل (M1) ذات علاقة بالتضخم الفلسطيني؟
3. أسعار الصرف للشيقل الإسرائيلي مع الدولار الأمريكي واليورو في إسرائيل ذو صلة بالتضخم في فلسطين؟

أهداف الدراسة

يكمن هدف الدراسة في العلاقة القوية بين السياسة النقدية والارتباط مع التضخم في البلد نفسها فكيف ستكون هذه العلاقة لو كان الهدف مشترك بين دولتين لهما نفس العملة أحداهما لها سياسة نقدية مستقلة وبنك مركزي وهي إسرائيل وما سيعكس هذا من أثر على اقتصاد فلسطين خصوصا على مستوى التضخم لها وهي الدولة الشريك معها إذ أن السياسة النقدية لها أهداف كثيرة مثل استقرار الأسعار، رفع معدل النمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات، لذلك ما يهمنا من هذه الأهداف هو استقرار الأسعار والتي تسعى إسرائيل لتحقيقها في كيانها وكيف ستكون الأسعار في فلسطين بصفتها دولة شريكة تفتقر لمثل هذه السياسات؟ إذ يتم اللجوء للسياسة النقدية لحل مشكلة عدم استقرار الأسعار باعتبار النقود أكثر العوامل تأثيرا في تقلبات الأسعار ويرى (فريدمان) أن هناك صعوبات في ضبط الأسعار بمعزل عن ضبط معدل زيادة كمية النقود، وقد استشهد بتجارب ألمانيا وايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيرا في تقلبات الأسعار كالاحتكار والنقابات العمالية وتغيرات سعر الصرف وغيرها إلا أن تغيرات عرض النقد تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك تسعى السلطات

النقدية للتحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي وفي الوقت الذي يرى فيه الكثير من الاقتصاديين أن التضخم مشكلة اقتصادية يجب محاربتها (Awad, 2012).

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، وهي كما يلي:

1. معرفة مدى علاقة التضخم في إسرائيل مع التضخم في فلسطين.
2. تحديد المؤشرات الاقتصادية في السياسة النقدية الإسرائيلية المهمة التي تؤثر على التضخم في فلسطين، وبيان الأسباب التي أدت إلى ذلك وتحليل النتائج.
3. علاقة سعر الصرف كل من الدولار الأمريكي واليورو مع التضخم في فلسطين.
4. تحديد علاقة عرض النقد (M1) في إسرائيل مع التضخم في فلسطين.

أهمية الدراسة

1. يستخدم في توجيه السياسات النقدية في فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية).
2. بيان مدى الارتباط الاقتصادي مع الجانب الإسرائيلي والخروج بتوصيات للجهات المختصة.
3. معرفة مدى العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين وتحليل أسبابها وطرح توصيات لهذه العلاقات .

الإطار النظري

حالة النظام النقدي الفلسطيني في الماضي

مرت فلسطين بنظام نقدي معدني منذ الإمبراطورية العثمانية والذي كان سائدا حتى عام 1880 ثم بنظام الذهب حتى الحرب العالمية الأولى، في حين مرت فلسطين في حالة تضخم عندما لجأت تركيا إلى إصدار أوراق البنكنوت ذات السعر الإلزامي لمواجهة ظروف الحرب وكان الإصدار بكميات كبيرة يفوق الاحتياجات الاقتصادية للدولة العثمانية مما أدى إلى انهيار شديد في قيمة النقود التركية حتى فقد الجنية التركي قيمتة بنسبة 90%، إذ كان الجنية التركي عملة مستخدمة في فلسطين آن ذاك حتى عام 1917 عندما حل مكانها الجنية المصري عندما أنشئت الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين إذ أقرت بإلغاء كافة العملات المتداولة واستخدام الجنية المصري فقط وذلك في عام 1922 وظلت على هذا الحال حتى عام 1927 إلى أن تقرر إنشاء عملة فلسطينية وهي الجنيه الفلسطيني إذ تم اعتماده بشكل قانوني في 7 فبراير عام 1927، وبسبب الظروف السياسية ضعف النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ إذ أقبل الفلسطينيون إلى سحب مودعاتهم من البنوك تخوفا من حدث حرب عالمية (Yousef, 1970).

واستمر تداول الجنيه الفلسطيني داخل البلاد دون إصدار حتى عام 1948 إذ قررت إنجلترا من استبعاد فلسطين من كتلة الإسترليني وتجميد الديون في حين لم تعد الجنيهات قابله للتحويل إلى

عملات إنجليزية بالرغم من العلاقات الاقتصادية القوية بين فلسطين وانجلترا كما فقدت فلسطين عضويتها من الدولارات (Yousef, 1970).

إلى أن بدأ التخطيط في سياسة نقدية إسرائيلية بإعطاء فترة استبدال الجنيهات الفلسطينية بالجنيهات الإسرائيلية وذلك حتى 15 سبتمبر 1948 لتصبح العملة القانونية بعد ذلك هي الجنيهات الإسرائيلية (Yousef, 1970).

التضخم في فلسطين

تعددت الدراسات حول خصوصية حالة التضخم في فلسطين كونها تفتقر لعدة مقومات في سيادة موقف السياسة النقدية التي يلزمها تبعات غير موجودة في دولة فلسطين للحد من التضخم، وكما يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية بان التضخم في فلسطين يعتبر تضخما مستورد ويشهد حساسية كبيرة تجاه الأسعار العالمية وأسعار الفائدة والوقود بشكل خاص إذ اخذ هذا التقرير بعين الاعتبار متغيرين أساسيين وهما: تكاليف الواردات الذي يهتم بالتضخم وأسعار الصرف في البلدان الشريكة تجاريا لفلسطين ونخص بالذكر إسرائيل، وهي الشريك التجاري الأول لفلسطين أما المتغير الثاني فهو مؤشر الغذاء العالمي، إذ يحتل الغذاء الوزن الأكبر من سلة المستهلك الفلسطيني إذ تقدر قيمته نحو 35%.(Palestinian Monetary Authority, 2015)

مفهوم السياسة النقدية وارتباطها بالتضخم

عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي كما عرفت أيضا بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية من أجل تحقيق أهداف معينة وآخرون يعرّفونها بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق إدارة حركة التوسع والانكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي ونستخلص مما سبق بأن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة (Al-Qatabri, 2011).

منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على التحليل الإحصائي الوصفي، والأسلوب القياسي، أي النماذج القياسية من اجل وصف متغيرات الدراسة وتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة (مستوى الأسعار العام في إسرائيل، سعر صرف الشيقل الإسرائيلي مع الدولار، سعر صرف الشيقل الإسرائيلي مع اليورو، عرض النقد الإسرائيلي (M1)) مع المتغير التابع (مستوى الأسعار العام

في فلسطين) ستتم عملية التحليل الوصفي للمؤشرات الاقتصادية "عرض النقد (M1) والمؤشرات الخاصة بسعر الصرف والمستوى العام للأسعار في إسرائيل.

أما بخصوص التحليل القياسي سيكون باستخدام برنامج "Eviews" فسيتم استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية مثل (unit root test) وبشكل خاص ‘Augmented Dicky Fuller test’ للسلاسل الزمنية القصيرة من أجل فحص ثبات (stationarity) متغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها (Integration order)، حيث أن معظم المتغيرات الاقتصادية تتصف بعدم الثبات عبر الزمن. كما أنه سيتم استخدام فحص التكامل المشترك "co-integration" باستخدام "co-integration test Johansen" بين المتغيرات من أجل معرفة إذا ما كانت المتغيرات لها نفس الميل أو التوجه العشوائي على المدى القصير أو على المدى الطويل، أو بمعنى آخر، فحص وجود علاقة خطية ثابتة أو مستقرة بين المتغيرات غير المستقرة على المدى الطويل. ومن أجل فحص اتجاه العلاقة بين المتغيرات الخاصة بالتضخم في إسرائيل وسعر صرف الدولار واليورو إلى الشيقل الإسرائيلي وعرض النقد في إسرائيل مع التضخم في فلسطين على المدى القصير والمدى الطويل وسيتم استخدام نموذج ARDL والذي سيفيدنا أيضا في معرفة الإطار النظري للعلاقة بين السياسات النقدية في إسرائيل وأثرها على التضخم في فلسطين من حيث أسعار صرف الدولار واليورو مقابل الشيقل وعرض النقد الإسرائيلي (M1) والتضخم في إسرائيل و سيتم تطبيق هذه الاختبارات والنماذج على سلاسل زمنية شهرية من العام 2007 إلى 2015، ليكون كما يلي:

$$CPI_p\left(, CPI_{\mathrm{i}}, \mathrm{M}_{si}, \mathrm{EXC}_{\mathrm{nis}/€}, \mathrm{EXC}_{\mathrm{nis}/\$}\right)$$

- CPI_p: المستوى العام لأسعار المستهلك في فلسطين (التضخم).
- CPI_{i}: المستوى العام لأسعار المستهلك في إسرائيل (التضخم).
- M_{si}: عرض النقد الإسرائيلي (M1).
- $\mathrm{EXC}_{\mathrm{nis}/\$}$: سعر الصرف في إسرائيل للشيكل مع الدولار الأمريكي.
- $\mathrm{EXC}_{\mathrm{nis}/€}$: سعر الصرف في إسرائيل للشيكل مع اليورو الأوروبي.

البيانات الرئيسية المستخدمة في هذا البحث مصدرها البنك المركزي الإسرائيلي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي.

نظريات السياسة النقدية

تطورت النظريات النقدية عبر الزمن فمذ البدايات أخذت النظرية الكمية في النقود تلعب الدور الأول في السياسة النقدية وهي من أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك، لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية وما يهمنا في هذا السياق هو التضخم وتأثيره على جميع المتغيرات في كل دولة وتعود النظرية

Published by Arab Journals Platform, 2021

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 35 [2021], Iss. 7, Art. 2

الكلاسيكية في جذورها إلى الاقتصادي الفرنسي جان بودان الذي نشره في كتابه (الاقتصاد السياسي عام 1568) وأشار فيه للعلاقة بين تدفق الذهب والفضة من المستعمرات إلى إسبانيا وارتفاع الأسعار. (Al-Robaiee, 2013) إلى أن جاء ريكاردو وطور فكرة جان بودان في تحديد العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار عندما حلت الأوراق النقدية في بريطانيا في القرن التاسع عشر وحصل التضخم إلى أن جاء الاقتصادي الأمريكي ارفينج وصاغ معادلة النظرية عام 1917 وعرفت باسم التبادل أو معادلة فيشر كما يلي:

M. V = T. Q ………………………………………………………….. (1)

حيث ترمز M = كمية النقود.

V = سرعة التداول النقدي.

T = كمية المبادلات.

Q = المستوى العام للأسعار. (Emmanuel et al,2008)

أي أن كمية النقود هي متغير مستقل والأسعار متغير تابع بينما التداول وحجم الإنتاج اعتبرتها النظرية متغيرات مستقلة، وبالمقابل يؤدي انخفاض كميات النقود لانخفاض المستوى العام للأسعار.

$Q = \frac{M.V}{T}$………………………………………………………….. (2)

أي أن مستوى الأسعار يتأثر بكميات النقود لأنه إذا ازدادت الكميات المنتجة وبقيت النقود على حالها تنخفض الأسعار، وبالمقابل إذا زادت كميات النقود وبقيت كميات التبادل نفسها ترتفع الأسعار. (Al-Robaiee,2013)

النظرية الكنزية

بدأت الأفكار الكنزية في الظهور بعد انتهاء أزمة (الكساد الكبير) الذي تعرضت له البلدان الرأسمالية خلال الفترة (1929-1932)، والذي أثبت فشل النظرية النقدية الكلاسيكية وإخفاقها في حل المشاكل الاقتصادية والتي من أبرزها تفشي البطالة وهبوط الإنتاج واضمحلال النشاط الاقتصادي، وفشل فرض التلقائية الذي افترض الكلاسيك أنه يحقق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، فقد استمرت الأزمة فترة طويلة لتؤكد قصور المذهب الكلاسيكي في التحليل النقدي وقد ظهرت أفكار كينز في التحليل النقدي على شكل انتقادات وجهها للنظرية الكلاسيكية ومما لا شك فيه أن كتاب كينز (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) قد أحدث تغيرات كبيرة في الفكر الاقتصادي، وفتح طريقاً جديداً للتحليل في النظرية الاقتصادية. (Al-Qatabri, 2011)

تطورت النظرية الكينزية بثلاث مراحل:

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol35/iss7/2

1. المرحلة الأولى تمثلت في تحليل النقود عام 1930م حيث قدمت تحليلاً محدوداً للنقود تضمن التشكيك في صحة النظرية الكمية للنقود.
2. المرحلة الثانية وقدم فيها تحليلاً مفصلاً عن تفضيل السيولة عام 1936.
3. المرحلة الثالثة وقد جاءت في مقال نشور عام 1937 في المجلة الاقتصادية عقب النقد الذي وجهه بعض الاقتصاديين للنظرية العامة أمثال (Ohlin & Robertton)، وقد كان المقال منصبا على التحليل الخاص بالطلب على النقود (Al-Qatabri, 2011).

من مميزات التحليل الكينزي تركيزه على دراسة الطلب على النقود باعتبارها مخزن للثروة وانتقد الفرض الكلاسيكي القائل بأن النقود لا تطلب لذاتها كونها مجرد وسيلة للتبادل، ولا تأثير لها على النشاط الاقتصادي وأكد كينز أن النقود تطلب باعتبارها مخزن للثروة وأطلق على ذلك (طلب النقود لغرض المضاربة) وهو ما يميز التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي الذي أوضح إمكانية أن تحدث التغيرات النقدية تأثيرا على النشاط الاقتصادي، مما يفسر إمكانية عدم حدوث توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي (Al-Qatabri, 2011).

إلى أن جاءت النظرية الكلاسيكية الجديدة ووضعت محددات الطلب على النقود وهي ضمن عوامل تبين بان الطلب على النقود أو الأرصدة الحقيقية يتحدد من خلال العوامل الآتية:

1. منفعة الأرصدة النقدية (U)
2. مستوى الأسعار (P)
3. سعر فائدة السوق (i)
4. مستوى الدخل الحقيقي (Y)
5. معدل التغير في الأسعار($\hat{P}$)

وحسب (فريدمان) يمكن كتابتها في الصورة التالية:

$Md=f (u,p,I,y, \hat{p})$، حيث (Md) تمثل طلب الأفراد للنقود.

ولان (u) المنفعة تتصف بالاستقرار و ($\hat{p}$) لا تتغير الا في فترات طويلة وفي حالات التضخم الجامح، فانه يمكن استبعادهما من المعادلة بحيث تصبح دالة الطلب على النقود كما يلي:

$Md=F (P,Y,i)$ ومما سبق نلاحظ أن فريدمان وأتباعه من الكلاسيكين الجدد يرون أن الطلب على النقود السائلة يزداد بزادة ثروة الفرد، (دخله الحقيقي) وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود، وزيادة درجة تفضيل الأفراد للاحتفاظ بثروتهم بشكل سيولة مادية (Al-Qatabri ,2011).

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 35 [2021], Iss. 7, Art. 2

الدراسات السابقة

يلخص هذا الجزء من الدراسة مراجعة لبعض الأدبيات السابقة التي أجريت حول السياسات النقدية بمختلف محاورها المتبعة وأثارها على التضخم وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من حيث آثار السياسة النقدية المتبعة في إسرائيل وانعكاسها على التضخم في فلسطين، وهي الدولة المشتركة معها في الحدود والاتفاقيات مع التذكير بأن فلسطين لا تملك سيادة نقدية منفصلة فهي تتبع عملتها بشكل أكبر إلى العملة الإسرائيلية وهي الشيقل الإسرائيلي.

في عام 2000 كانت بداية الانتفاضة الثانية بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية أدت إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في مجالات التجارة (الاستيراد والتصدير) وانهيار اتفاقية أوسلو، علما بأن إسرائيل هي الشريك لفلسطين من ناحية التجارة وكانت النتيجة ارتفاع في مستوى الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة (Naqeb, 2002).

إن عرض النقد من الجانب الإسرائيلي والتجارة الخارجية بين إسرائيل وفلسطين مهم لمعرفة التغيرات و الآثار المترتبة على ذلك من تضخم في الأسعار خاصة في السوق الفلسطيني وهو محور هذه الدراسة، هناك كثير من الدراسات والأبحاث عملت على دراسة مثل هذه العلاقة لكن تختلف هذه الدراسة بأخذ بعض أدوات السياسة النقدية الإسرائيلية بشكل مباشر وانعكاساتها على التضخم في فلسطين وتحديد مدى تأثيرها على المدى القصير والمدى الطويل وذلك بأخذ بيانات شهرية للمتغيرات خلال للفترة الزمنية (1007-2015).

توصلت دراسة (Qudeih, 2015) إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم في فلسطين وعرض النقد وأن هناك علاقة عكسية بين التضخم في فلسطين وسعر الصرف، بينما تختلف هذه الدراسة عن حالتنا الدراسية بأخذ العلاقة ما بين التضخم في إسرائيل، عرض النقد (M1) في إسرائيل وسعر صرف الدولار واليورو مقابل الشيقل على التضخم في فلسطين ومستوى الأسعار العام للمستهلك، كما أشارت دراسة في تركيا بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقد والتضخم (والذي يعرف بالمستوى العام للأسعار)، في حين أن اتجاه العلاقة بين العرض النقدي والتضخم واضح ولكن لم تفسر الأسباب إذ بحثت هذه الورقة عن ذلك، بأخذ بيانات ربعيه للفترة 1999– 2012 وأخذ المتغيرات (المعروض النقدي M2، الناتج الإجمالي المحلي وسرعة المال واستخدام معامل الانكماش) وكانت النتائج بأن عرض النقد وسرعة النقد هو المسبب الرئيس للتضخم في تركيا على المدى البعيد (Buzkurt, 2014).

قدمت دراسة (Akinbobola, 2012) تحليل كمي لتحركات القيمة النقدية المعروضة وسعر الصرف والتضخم في نيجيريا حيث استخدمت البيانات الثانوية المأخوذة من الإحصاءات المالية الدولية من كل المتغيرات للنموذج إذ غطت عينة البيانات ربع سنوية من 1986-2008 واستخدمت في تحليل النتائج (VECM) لتبين نتائج الدراسة بأنه على المدى الطويل يكون لعرض النقد وسعر الصرف آثار عكسية كبيرة على الضغوط التضخمية، في حين أن الناتج الحقيقي وتغيرات النمو وسعر الصرف الأجنبي لها آثار مباشرة على التضخم، إن المبرر للتأثير العكسي لعرض النقود على مستوى الأسعار قد لا يكون التضخم بسبب الطلب الكلي بل لسبب انخفاض في سلسلة توريد

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol35/iss7/2

البضائع على حد سواء من وسائل العرض الداخلية والخارجية وأن هناك صلة سببية بين التضخم والمعروض النقدي وسعر الصرف في نيجيريا.

أيضا أظهرت نتائج دراسة في بلغاريا (Yanchev & Vladova, 2015) لوجود علاقة ذات اتجاهين بين ديناميات العرض النقدي وارتفاع الأسعار في بلغاريا من خلال زيادة الأسعار بسبب زيادة في العرض النقدي، فيما بينت نتائج لدراسة (Kiganda, 2014) إلى وجود علاقة طويلة المدى إيجابية هامة بين التضخم والمعروض النقدي في كينيا و أن المعروض النقدي على المدى الطويل يشكل محورا هاما للتضخم في كينيا. في ضوء ذلك، تضيف الدراسة إلى الأدب عن طريق إثبات نظرية النقديين وتوصي حكومة كينيا لمواصلة متابعة سياسة نقدية صارمة ترتكز على عرض النقد للسيطرة على التضخم.

زيادة عرض النقد (من حيث M1 و M2) بالنسبة لإيران، من خلال التكامل المشترك، تحديد ما إذا كان التضخم في إيران سببه الإفراط في التوسع النقدي، أو إذا ما كان المعروض النقدي لديها كان مجرد ناتج سلبي في العملية التضخمية، ويشير الباحث بنتائج اختبار تكامل الوحدة المشترك إلى أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين المعروض النقدي من حيث (M1 و M2) ومستوى الأسعار من حيث (مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار البيع بالجملة) خلال فترة الدراسة (Roshan, 2014). كما بينت دراسة (Kirchner & Arias, 2019) أن دراسة التضخم وتوقعاته بحاجة إلى كم كبير من المعلومات الحديثة يتم حسابها بعد سلسلة طويلة من تغيرات التضخم خصوصا المفاجئة، قدمت الدراسة نموذج نقدي مع آلية متغيرة مع الزمن والتي تعتمد فيها على حساسية البيانات الواردة وأخطاء توقعاتهم للتضخم المستقبلي ويظهر النموذج ملائمة البيانات للاقتصاد الكلي بما في ذلك التضخم المتوقع للفترة المستهدفة ومن ثم استخدام النموذج المقدر لتقييم دور السياسة النقدية لترسيخ توقعات التضخم مع مرور الوقت.

كما نجحت ملاوي في الوصول إلى مستويات منخفضة جدا من التضخم إذ أن فهم الدوافع القوية خلف ارتفاع الأسعار ضروري لتصميم سياسة نقدية للحد من التضخم، فإن اختلاف وجهات النظر سواء كانت تجريبية أو نظرية في الارتباط ما بين التضخم وعرض النقد، فكان النهج النقدي يشدد على العلاقة القائمة ما بين عرض المال والتضخم، وفقا لذلك يميل النقديين على التأكيد على دور السياسة النقدية وتبين بأن التضخم بجوهره ظاهره ناجمة عن الإفراط في عرض النقد، حتى تم إيجاد صياغة بأن "التضخم هو دائما وفي كل مكان ظاهرة نقدية" لذلك يقول خبراء النقد بان السياسات تهدف لكبح نمو المعروض النقدي (simwaka, *et al*. 2012).

كما يشير تقرير البنك الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند بأن هناك علاقة وثيقة نسبيا بين عرض النقد والتضخم وقد تكون موجودة على الآفاق الزمنية لمدة ثماني سنوات على الأقل، وتقدم نتائج الدراسة بأن عرض النقد يحتاج لفترة بعيدة المدى حتى يتم صياغة سياسات نقدية لعلاج التضخم أي أنه يصعب وضع سياسات على المدى القصير في عرض النقد وعلاقته مع التضخم (Fitzgerald, 1999)، من جانب آخر أخذت دراسة (Coibion, 2019) نمط آخر في اتخاذ سياسة نقدية ناجحة لدراسة التضخم وتوقعاته وذلك من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على عينة

معينة من المجتمع الأمريكي فقد بينت الدراسة أنه لابد من التواصل مع المجتمع والأسر التي تعيش في هذا المجتمع، فيما كان البنك المركزي قد أعلن عن خفض قيمة الفائدة فكانت نتائج الدراسة أن لابد من البنوك المركزية إيجاد وسائل جديدة للتواصل مع الجمهور عوضا عن الوسائل التقليدية الإخبارية كأداة سياسة جديدة، وان مثل طرق التواصل هذه قد تغير أساليب السياسة النقدية لدى البنوك المركزية وان تكون ذات فاعلية اكبر.

كما بينت العلاقة التجارية بين تركيا وإسرائيل حيث اتبعت استراتيجيات ذات مؤشرات خاصة لتعزيز الوضع الاقتصادي لها بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل عام 1996 وبهذه الخطوة ضاعفت التبادل التجاري بين البلدين والذي ارتفع من 446 مليون دولار عام 1996 إلى 3.38 مليار دولار عام 2008 فيما ساهمت هذه الاتفاقية بالقضاء على الاختلافات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد التركي، خاصة بعدما ارتفع إجمالي عجز الموازنة التركية إلى 129 تريليون ليرة تركية في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1995 مقارنة بالمدة نفسها عام 2004 وبلغ معدل التضخم 150%، وانخفض دخل الفرد من 3004 دولارات سنويا إلى 192 دولار سنويا لذا وجدت تركيا أن إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل من شانه إن يكون مدخلا لتحسين الأداء الاقتصادي بين الطرفين فضلا عن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل سيسهم في تعزيز وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية باعتبار إسرائيل الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة (Mashaqbeh, 2014).

وبالاستناد إلى الأساس المنطقي لزيادة الأسعار ومواجهة الضغوط التضخمية فقد جاءت دراسة (Emmanuel, 2011) لتعيد النظر في نظرية كمية النقد ومعادلة التبادل التي طورها أمثال جون لوك وجون لو في القرن السادس عشر والتي شاعت ما بين الاقتصاديين مثل ادم سميث وديفيد ريكاردو وايرفين فيشير للتنبؤ باستجابة بعض المتغيرات وخاصة واردات السلع والخدمات على معدل التضخم واستخدمت الدراسة نموذج (VAR) لتقدير النموذج، وأظهرت نتائج الدراسة أن الواردات لها تأثير كبير في خفض معدل نمو التضخم وعمل تحسن للمستوى العام لأسعار المستهلك مما يخفف من حدة الضغوط التضخمية على السياسة النقدية.

أن العلاقة موجودة بين أسعار السلع وأسعار المستهلك وعرض النقد في أميركا ضمن إطار VAR متكاملين (بيانات أمريكية) إذ يظهر التحليل التجريبي بأن هناك علاقات توازن قائم بين النقد وأسعار السلع وأسعار السلع الاستهلاكية مع كل من أسعار السلع الأساسية والاستهلاكية بما يتناسب مع المعروض النقدي على المدى الطويل وتلخص الدراسة بأن عرض النقد فسر العلاقة بين أسعار السلع وأسعار السلع الاستهلاكية (Browne, Cronin 2010).

كما عانت فيتنام من تضخم مرتفع دائما يهدد استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، إذ أشار التقرير السنوي لعام 2012 إلى دراسة فعالية السياسة النقدية في استقرار الأسعار في فيتنام، ومن خلال أهداف السياسة النقدية المتعددة توقعت الدراسة بتسريع معدل النمو والسيطرة على التضخم في الأسعار واستقرار السياسة النقدية واستخدامها كأداة تكميلية لتحقيق استقرار الميزانية والحد من الفقر وضمان الأمن القومي، وتشير تجارب العديد من البلدان حول

العالم إلى أن استهداف التضخم قد يكون خياراً معقولاً للسياسة النقدية في البلاد للمستقبل حيث يصبح الحفاظ على مستوى معقول ومستقر من التضخم هدف رئيساً للسياسة النقدية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وبينت نتائج الدراسة بان استخدام عرض النقد (M2,M3) وسعر الصرف كأداتين من أدوات السياسة النقدية لهما دور أساسي في محاربة التضخم وأن هناك 30 دولة من جميع أنحاء العالم استخدمت هذه السياسة وأثبتت فعاليتها على استقرار التضخم وهي أكثر تقدير من غيرها التي قد لا تنطبق لمواجهة أزمة التضخم في البلدان (RS, 2012).

واستخدمت دراسة (Amarasekara, 2008) نموذج VAR في معرفة أثر سعر الفائدة وعرض النقد وتحركات سعر الصرف الاسمي على نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي ومعدلات التضخم في سريلانكا في الفترة الزمنية 1978-2005 إذ انبثق عن الدراسة نتائج محيرة فلم يكن أثر للمتغيرات على التضخم فكان عرض النقد يؤثر على سعر الفائدة إيجابا وعدم تأثر التضخم، ولا يؤثر على الناتج الإجمالي المحلي. كما أخذت الدراسة جزء بسيط من عينة البيانات ولوحظ بان هناك علاقة بين أدوات السياسة النقدية المتناولة بعلاقة عكسية مع التضخم خلال 28-36 شهر والتي يمكن الاستدلال بهذه النتيجة لتحليل السياسة النقدية في سريلانكا في المستقبل.

تتوافق الدراسة السابقة مع دراسة (Taylor, 2019)، والتي أظهرت نتائجها بان سعر الفائدة ليس بالضرورة تؤدي إلى استهداف التضخم كما بينت الدراسة بان الوقت التي تعمل به سعر الفائدة للحفاظ على التضخم لابد من الاهتمام بالمعروض النقدي وانه من الصعب على سعر الفائدة الحقيقي تفسير معدلات التضخم خاصة عندما يتحرك معدل التضخم بشكل سريع ، وان هناك حاجة للعمل على استخدام المعروض النقدي بشكل سليم للحفاظ على مستوى تضخم منخفض وذلك باستخدام قواعد واضحة في السياسة النقدية مع استهداف التضخم بشكل مستمر.

كما أظهرت دراسة أُخرى في سريلانكا بأن التضخم المرتفع يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة تؤثر على فقدان الرفاهية الاجتماعية وهذا يؤكد ضرورة أن يكون هناك سياسة نقدية فعّالة، وتقترح الدراسة بتحليل نظام السياسة النقدية في سريلانكا خصوصاً الاستهداف النقدي للسيطرة على التضخم وتحقيق تضخم منخفض ومستقر على المدى الطويل، وبينت الدراسة بأن هناك جهود قوية من جانب البنك المركزي للتواصل مع الجمهور وتحقيق أهدافه وخططه ولا بد من مساءلة البنك المركزي عن تلك الأهداف وذلك لمنع الانحرافات الكبيرة عند إدخال المجاميع النقدية والمعلومات الخاصة في البنك المركزي فلا بد من أن تكون أكثر شفافية وأكثر عمومية واستقلالية، إذ يرتبط استقلال البنك المركزي بأداء فعال لسياسة نقدية ناجحة للحد من التضخم .(Wimalasuriya, 2008)

تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية بخصوصية وضع فلسطين عن باقي الدول كما ذكرنا سابقا كونها دولة محتلة تفتقر لوجود عملة محلية وبنك مركزي، مما جعل دولة إسرائيل ذات تأثير كبير عليها خصوصا بأن عملة الشيقل الإسرائيلية هي الأكثر تداول في فلسطين، اهتمت هذه الدراسة لبيان مدى تأثر التضخم في فلسطين، نتيجة لاستخدامها للأدوات النقدية الإسرائيلية كونها ذات بنك مركزي مستقل.

الحالة الاقتصادية في فلسطين

شهد مؤشر أسعار المستهلك للعام 2014 ارتفاعا بنسبة 1.73% عن العام السابق ونتج هذا الارتفاع عن زيادة في أسعار الخدمات بنسبة (8.7%) والمشروبات بنسبة (11.8%) والسكن (3.3%) مقابل انخفاض في أسعار النقل وأسعار الاتصالات، كما يواجه الاقتصاد الفلسطيني أزمة في السيولة والتي سببها الأساسي السياسة الاقتصادية من الانتهاكات المتكررة لبروتوكول باريس من استخدام الشيقل كتجارة بالعملة الإسرائيلية واستخدامها في الأراضي الفلسطينية والتزامها بتوفير السيولة الكافية وسحب فائض عملتها من خلال القنوات المصرفية التقليدية، كما تفاقمت أزمة السيولة في القطاع المصرفي في منتصف العام 2007 بعد إعلان إسرائيل قطاع غزة بأنها منطقة معادية وقطع جميع الروابط مع البنوك العاملة في قطاع غزة، لتصبح أزمة السيولة في غزة وبالمقابل فائض نقدي للشيقل في الضفة الغربية وتكررت هذه الأزمة أيضا عام 2009 حيث بدأ فائض السيولة بالارتفاع ووصل إلى أعلى مستوى له عام 2013، كما أن التقلبات في الدولار الأمريكي وأسعار الصرف مقابل الشيقل وما ينتج عنه من آثار على الاقتصاد الفلسطيني (MAS, 2015).

إذ وصل سعر صرف الدولار مقابل الشيقل إلى أعلى مستوياته في عام 2011 ليصل إلى 4.084 شيقل للدولار الواحد ومن ثم أخذ بالانخفاض، إن هذه التقلبات تتجه باتجاهين إذ يمكن خفض الواردات وزيادة الصادرات بالتالي تحسين الميزان التجاري ومن ناحية أخرى فإنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للسلع في السوق العالمي، بالتالي يؤثر انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الاقتصاد الفلسطيني في أربعة جهات: (MAS, 2015).

1. التأثير على الأفراد الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار أو بالدينار الأمريكي.
2. الإنفاق الناتج عن ارتفاع سعر الشيقل.
3. التأثير على ميزانية الدولة.
4. أثره على القدرة التنافسية للسلع في السوق العالمي. (mas.2015).

السياسة النقدية وارتباطها بالنشاط الاقتصادي

إن السياسة النقدية لها آثار مباشرة على الأسعار والنشاط الاقتصادي ومضمون آلياتها يقع في صميم نظرية الاقتصاد الكلي حيث تعمل السياسة النقدية على وجه التحديد على الصدمات النقدية الغير متوقعة فلها اثر كبير على الاقتصاد سواء على المدى القصير أو المدى الطويل فتبلغ آثار السياسة النقدية على جميع مجالات الاقتصاد من خلال آلية الانتقال تسمى آلية نقل النقد، أصبح النقد أولى السلع الاقتصادية الحديثة وتنفيذ سياسة نقدية بنجاح مرتبط بواضعي السياسات وتحديد الوقت المناسب لإجرائها ومدى تناسبها مع الاقتصاد.

تختلف الدراسات المتعلقة بالسياسة النقدية مع اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الخاص بكل دولة بالاعتماد على الظروف التي تعيشها، طورت دراسة (Devereux & Engel, 2003) نموذج قائما على السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح وركزت الدراسة على طبيعة تعديل أسعار المستهلك في تحديد السياسة النقدية والتحقق من آثار هذه السياسات على مرونة أسعار الصرف، وترى بان النهج التقليدي في مرونة أسعار الصرف أمر مرغوب فيه في وجود صدمات حقيقية خاصة بالبلد التي تتطلب تعديل للأسعار النسبية، غير انه في ضوء الأدلة التجريبية على الاستجابة الاسمية للأسعار تحديدا التغيرات في أسعار الصرف يبدو بان هناك درجة كبيرة من تسعير العملة المحلية في البلدان الصناعية دون تحويل النفقات التي يؤثر بها سعر الصرف الاسمي والتي قد تكون مبالغ بها في الدراسات التقليدية وتجد الدراسة بان السياسة النقدية المثلى تؤدي إلى سعر صرف ثابت حتى في حالة وجود صدمات خاصة بكل بلد، وهذا صحيح ما إذا كانت السياسة النقدية يتم اختيارها بشكل تعاوني أو غير تعاوني فيما بين البلدان.

يعتمد سلوك السياسة النقدية بشكل عام على أدوات مثل نسب الاحتياطي وعمليات السوق المفتوحة للتأثير على أهداف وسيطة مثل أسعار الفائدة أو مجاميع نقدية سعيا إلى تحقيق معدل التضخم المطلوب أو هدف الإنتاج. وكما أشار (Bernanke & Gertler,1999)، إلى أن "التحليل التجريبي إلى حد كبير لآثار السياسة النقدية قد عالج الآلية النقدية نفسها بأنها صندوق أسود ". وعلاوة على ذلك، يستند تحليل الاقتصاديات النامية إلى افتراضات رأس المال والضوابط المالية، والقمع المالي، ومحدودية توافر الأدوات المالية، ومن ثم إجراء السياسة النقدية عن طريق التلاعب بأسعار الفائدة. وقد أتبع هدف السياسة النقدية في جامايكا، وهو استقرار الأسعار، في المقام الأول باستخدام الأدوات غير المباشرة منذ عام 1985 (Robinson, 1997).

وأشارت دراسة (Ghosh, *et al.* 2015) والتي تناولت استخدام أداتين من أدوات السياسة النقدية وهما سياسة سعر الفائدة وتدخل سوق النقد الأجنبي في الأسواق الناشئة، والتي تسعى لتحقيق استقرار التضخم والإنتاج في الوقت نفسه على التخفيف من اختلال العملة، وتقدر الدراسة بمهام البنك المركزي في سياسة رد الفعل على هذين المتغيرين لما لهم تأثير سريع ومنتشر، إن السياسة النقدية التقديرية في استهداف التضخم يعتمد على تقلبات الصدمات بالنسبة للبنك المركزي وهناك مشكلة تعارض الوقت في إجراء السياسة النقدية والتي تكون عند إجرائها قدمت نتائج أفضل باستهداف التضخم.

المنهجية والبيانات

1. إستراتيجية التقدير

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل اثر السياسة النقدية في إسرائيل وأخذنا بعض المتغيرات مثل عرض النقد في إسرائيل (M1)، أسعار المستهلك في إسرائيل، سعر صرف الشيقل مقابل اليورو، سعر صرف الشيقل مقابل الدولار وأثرها على التضخم في فلسطين، وحسب الدراسات السابقة يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمستقل كما يلي:

$\log^{(Pal\ CPI)} = \log^{(Pal\ CPI)} (\log^{(Isr\ CPI)}, \log(M^s_{(isr)}), \log^{Exc(nis/usd),} \log^{Exc(nis/eur)})$ (1)

في حين يعبر Pal CPI عن متوسط الأسعار العام في فلسطين (التضخم)، أما Isr CPI تعبر عن متوسط الأسعار العام في إسرائيل (التضخم)، ويعبر $Exc_{(nis/usd)}$ عن سعر صرف الشيقل مقابل الدولار الأمريكي و Exc(nis/eur) يعبر عن سعر صرف الشيقل الإسرائيلي مقابل اليورو الأوروبي، $M^s(isr)$ يعبر عن عرض النقد في إسرائيل (M1) كمتغيرات تابعه ليفسر النموذج ما مدى تأثير هذه المتغيرات على المتغير المستقل Pal CPI أسعار المستهلك في فلسطين (التضخم).

والمعاملات $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$, هي المرونة الطويلة الأجل على النحو التالي:

β_1: أسعار المستهلك في إسرائيل (التضخم).

β_2: عرض النقد في إسرائيل

β_3: سعر صرف اليورو مع الشيقل

β_4: سعر صرف الدولار مع الشيقل

والتي يمكن صياغتها بشكل عام على شكل معادلة على النحو التالي:

$\log^{(Pal\ CPI)} = \beta_1 \log^{(Isr\ CPI)} + \beta_2 \log(M^s_{(isr)}) + \beta_3 \log^{Exc(eur/nis)} + \beta_4 \log^{Exc(usd/nis)}$(2)

وسيتم تحديد إشارة المتغيرات بالاعتماد على التحليل القياسي ضمن نموذج ARDL والذي ستتحدث عنه الدراسة لاحقا لمعرفة مدى أثر هذه المعاملات ($\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$) وإشارتها مع التضخم في فلسطين.

2. نظرة عامة عن اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى اختبار درجة الثبات (stationary) لمتغيرات السلاسل الزمنية والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات حيث يعتبر المتغير متكاملا من الدرجة d إذا أمكن جعله ساكنا أو مستقرا بعد اخذ d من الفروق أي أن:

$\Delta y_t \sim I$ (3) إذا كان Δ yt ~ I ……………………………………….. (3)

على الرغم من تعدد اختبارات الوحدة، إلا أننا سنستخدم بشكل خاص اختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) (Dickey & Fuller, 1979)، والذي يعتبر الأكثر كفاءة بين الاختبارات، والذي يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ. فيما يلي وصف مختصر لاختبار جذر الوحدة لديكي- فوللر:

$\Delta y_t = B_0 + \varphi Y_{t-1} + u_t$ …………………………………………….(4)

حيث تشير (Δ) إلى الفروق للسلسلة الزمنية (y_t)، ويتم اختبار فرض العدم (Null hypothesis بأن المعلمة (H0: φ=0)) أي بوجود جذر وحدة في السلسة، بمعنى أنها غير

ساكنة، في مقابل الفرض البديل (H0: φ < 0) أي سكون السلسلة، وإذا كانت (φ) معنوية واقل من الصفر (φ <0)

فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة (unit root)، أي أن المتغير ساكن أو مستقر (stationary).

3. اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test)

تماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والتي أصبح لها دور بارز في جعل العلاقات الاقتصادية المبنية على سلاسل زمنية قابلة للقياس والتحليل الكمي فان هذه الدراسة ستقوم باستخدام طريقة التحليل بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test) من أجل تحليل اتجاه العلاقة بين التضخم في فلسطين مع باقي المتغيرات الاقتصادية التي تناولناها في هذه الدراسة.

ومن أهم ميزات هذا الاختبار قدرته على الكشف إذا ما كان هناك تكامل مشترك فريد أي إن التكامل المشترك هو نتيجة انحدار المتغيرات التابعة على المتغير المستقل.

وما سنقوم به في هذه الدراسة هو إجراء اختبار الأثر (Trace-test) حيث أن الفرضية الصفرية تفحص إذ كان عدد متجهات التكامل المشترك اقل أو يساوي عددا معينا (r ≤ ?)، فإذا كانت λ_{trace} اصغر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5%، نقبل الفرضية الصفرية بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأقل وبالتالي قبول وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل.

4 . نموذج انحدارات المربعات الصغرى "ARDL"

أصبح اختبار ARDL الأكثر استخداما في الدراسات والأبحاث القياسية مقارنة مع غيره من اختبارات التكامل المشترك الواحد إذ أن هذا الاختبار له عدة مزايا عند استخدامه وهي:

1. إعطاء تقديرات غير متحيزة على المدى الطويل وتكون قيمة t-test فعالة، وتجنب مشاكل عدم تجانس المعاملات المرتبطة على المدى الطويل (Narayan, 2005).
2. يتم تقييم المعاملات المشار إليها في النموذج على المدى القصير والمدى الطويل في نفس الوقت.
3. يمكن تطبيق هذا الاختبار بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية I(0),I(1) أو في الحالتين معا (Pesaran & Pesaran, 1997).
4. استخدام نموذج ARDL هو أكثر أهمية إحصائيا لتحديد علاقة التكامل المشترك في العينات الصغيرة (Pesaran & Shin, 1999) .

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 35 [2021], Iss. 7, Art. 2

5. يأخذ النموذج عددا كافيا من التأخيرات في البيانات لتحديد عملية استنتاج إطار عام لنماذج محددة (Laurenceson & Chai, 2003).
6. يمكن استخراج نموذج تصحيح خطأ (ECM) من ARDL من خلال تحويل خطي بسيط، والذي يدمج تعديل المدى القصير مع التوازن على المدى الطويل دون فقدان البيانات على المدى الطويل (Pesaran & Shin, 1999).

يتضمن اختبار ARDL للتكامل المشترك مرحلتين لقيم العلاقة طويلة المدى، الخطوة الأولى هي استكشاف وجود علاقة طويلة المدى بين جميع المتغيرات، وإن كان هناك دليل على التكامل المشترك بين المتغيرات فإن الخطوة الثانية هي تقدير النماذج طويلة الأجل وقصيرة المدى.

وتمثل صيغة اختبار ARDL على النحو التالي:

$$\Delta Log(Pal_CPI) = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}\Delta(Log(Pal_CPI)_{t-i}) + \sum_{i=0}^{p} a_{2i}(Log(Isr_CPI)_{t-i}) +$$
$$\sum_{i=0}^{p} a_{3i}(Log(Isr_M_1)_{t-i}) + \sum_{i=0}^{p} a_{4i}(Log(Isr_{nis/usd}))_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} a_{5i}(Log(Isr_{nis/eur})_{t-i}$$
$$+ \lambda_1 Log(Pal_CPI)_{t-1} + \lambda_2 Log(Isr_CPI)_{t-1} + \lambda_3 Log(Isr_M_1)_{t-1} + \lambda_4 Log(Isr_{nis/usd})_{t-1} + \lambda_5 Log(Isr_{nis/eur})_{t-1} + \varepsilon_t \quad ..(4)$$

بحيث Δ هي الفروق الأولى و ε_t الحدود المتبقية، و β_0 يمثل الحد المطلق وباقي المتغيرات كما تم تعريفها مسبقا بأخذ اللوجاريثم الطبيعي لها لتكون معاملاتها في النموذج أكثر سهولة في التفسير حيث تعبر عن مرونة المتغيرات التابعة مع المتغير المستقل.

الجزء($\lambda_1 CO_{2t-1} + \lambda_2 Y_{t-1} + \lambda_3 Y_{t-1}^2 + \lambda_4 E_{t-1} + \lambda_5 F_{t-1} + \lambda_6 T_{t-1}$) من المعادلة فيمثل علاقة المدى الطويل، وتشمل هذه المعادلة متغير الاتجاه الزمني لتحديد التغيرات المرتبطة بالزمن.

5. بيانات الدراسة

أُخذت بيانات هذه الدراسة من مصادرها الرئيسية بحيث كانت بيانات أسعار المستهلك في فلسطين مأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهي عبارة عن سلسلة شهرية للفترة الزمنية ما بين عام 2007-2015 وهي بيانات منشورة، إضافة إلى ذلك كانت البيانات المتعلقة بإسرائيل تم تناول جزء منها من الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي مثل أسعار المستهلك في إسرائيل وهي سلسلة شهرية لنفس الفترة المذكورة سابقا على نفس سنة الأساس لأسعار المستهلك 2010، أما أسعار صرف الشيقل مقابل الدولار واليورو وعرض النقد في إسرائيل (M1) فأخذت من البنك الإسرائيلي المركزي وهي سلسلة شهرية لفترة نفسها.

نتائج الدراسة ومناقشتها

1. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

حسب الاقتصاد الكلي، فان النظرية الاقتصادية تشير في الغالب إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر، حتى في حالة انحراف هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فان هناك قوى تعيدها إلى التوازن مما يضمن تحقق العلاقة أو الارتباط في المدى الطويل.

نهتم في هذه الدراسة على العلاقة ما بين السياسة النقدية الإسرائيلية والتضخم في فلسطين، وتعاني أغلب السلاسل الزمنية بعدم استقرار فقد قمنا بفحص السلاسل الزمنية للمتغيرات والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات، حيث يعتبر المتغير متكاملا من الدرجة d إن أمكن جعله ساكنا أو مستقرا بعد اخذ d من الفروق، فكانت البيانات في هذه الدراسة على نفس المستوى (at level) غير مستقرة، وبعد ذلك تم فحص المتغيرات عند المستوى الأول من الفروق (at 1st different) لتصبح المتغيرات ساكنه ومستقرة كما يشير الجدول (1) التالي:

جدول (1): جذر الوحدة على المستوى الأول ومستوى الفروق الأولى (At level and 1st different).

ADF test at First Difference (Prob.*)	ADF test at levels (Prob. *)	Variables
0.0000	0.0680	Palestine CPI
0.0000	0.0033	Israel CPI
0.0420	1.0000	Israel money supply (M1)
0.0000	0.0115	Israel exchange rate USD/NIS
0.0000	0.7366	Israel exchange rate NIS/EUR

يشير الجدول السابق بان السلاسل الزمنية للمتغيرات منها من هو مستقر على المستوى مثل مستوى الأسعار العام في إسرائيل وسعر صرف الشيقل مقابل الدولار ولكن باقي المتغيرات مثل مستوى الأسعار العام في فلسطين والمعروض النقدي في إسرائيل (M1) وسعر صرف الشيقل مقابل اليورو أصبح مستقرا على الفروق الأول للسلاسل الزمنية وتبين ذلك باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dicky-Fuller).

ويبين الشكل (6) اتجاه كل من السلاسل الزمنية:

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 35 [2021], Iss. 7, Art. 2

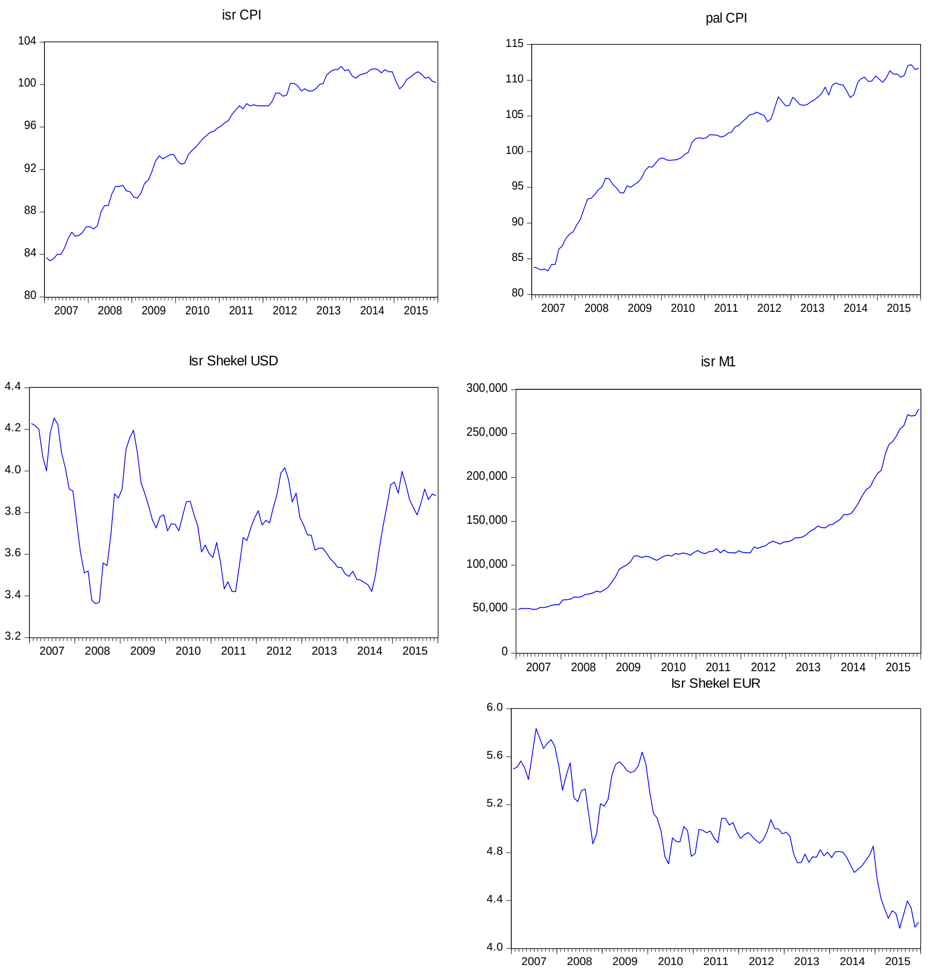

شكل (6): اتجاه السلاسل الزمنية للمتغيرات في حالة الثبات (stationary). (حسبت من قلبل الباحث باستخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviewes)

2. اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Unrestricted Cointegration Rank Test)

نهتم بإجراء هذا الاختبار لما له من أهمية في تحليل السلاسل الزمنية والذي يجعل هذه السلاسل الزمنية للمتغيرات قابلة لقياس والتحليل الكمي وبالاعتماد على نتائج اختبار الوحدة على المستوى الأول واستقرار السلاسل الزمنية فان هذا الاختبار يبين لنا عدد العلاقات ما بين

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol35/iss7/2

المتغيرات على المدى الطويل وكم عددها على مستوى احتمالية 0.05،، كما يشير الجدول (2) إلى نتائج الاختبار ليبين بان هناك علاقة تكاملية واحدة ما بين المتغيرات وهي ذات دلالة إحصائية.

جدول (2): اختبار جوهانسون التكامل المشترك - Johansen-Juselius Co-integration.

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob **	Max-Eigen Statistics	0.05 Critical Va	Prob **
None *	0.330577	86.07510	69.81889	0.0015	41.33796	33.87687	0.0054
At most 1*	0.172145	44.73714	47.85613	0.0953	19.45850	27.58434	0.3799
At most 2*	0.124399	25.27864	29.79707	0.1517	13.68303	21.13162	0.3916
At most 3	0.105453	11.59561	15.49471	0.1774	11.47809	14.26460	0.1318
At most 4*	0.001140	0.117519	3.841466	0.7317	0.117519	3.841466	0.7317

Trace test indicates 1 co-integrating eqn(s) at the 0.05 level; Max-eigenvalue test indicates 1 co-integrating eqn(s) at the 0.05 level; * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level.

تختبر إحصائية (trace) الفرضية الصفرية عدد (r) من متجهات التكامل المتداخل مع الفرضية البديلة (n) لدمج العلاقات. يتم رفض الفرضيات الصفرية من عدم وجود متجهات تكامل مشترك عند إحصائية الاختبار من حوالي (86.07510) أكبر من القيمة الحرجة 5٪ حوالي (69.81889). ومع ذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية بوجود متجه واحد للتكامل المشترك حيث أن إحصائية الاختبار (44.73714) وهي أقل من (47.85613)، وبالتالي فإن إحصائية (trace) تشير إلى وجود علاقة تكاملية واحدة عند مستوى 5٪ ذات دلالة إحصائية. ويختبر الحد الأقصى للقيمة الذاتية (Max-Eigen Statistics) الفرضية الصفرية ل (r) لناقلات التكامل المشترك ضد الفرضية البديلة لعلاقات التكامل المشترك (r+1). يتم رفض الفرضية الباطلة لعدم التكامل المشترك حيث أن القيمة 41.33796 أكبر من (33.87687). ومع ذلك فإنه فشل في رفض الفرضية الصفرية من وجود علاقة تكاملية واحدة إذا كانت القيمة (19.45850) أقل من (27.58434)، بالتالي يشير الاختبار الأقصى للقيمة الذاتية (Max-Eigen Statistics) إلى وجود متجه واحد للتكامل المشترك. وبالتالي، فإن هذه الدراسة تخلص إلى أن هناك متجه تكامل واحد كما هو موضح في كلا الطريقتين.

.3 نموذج انحدارات المربعات الصغرى "ARDL"

بناءً على اختبار جذر الوحدة بأن المتغيرات المتناولة في هذه الدراسة مستقرة على المستوى I(0) والفروق الأولى I(1) فأن إجراء اختبار ARDL يحدد لنا العلاقات ما بين المتغيرات بأخذ الفروق اللازمة (Lag) تلقائيا ليتبين بان عدد (lag) المختارة هو 4 يتكون نتائج اختبار ARDL على المدى القصير كما يبين الجدول (3):

جدول (3): اختبار ARDL على المدى القصير (Lag= 4).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(PAL_CPI(-1))	0.996617	0.096544	10.32295	0.0000
LOG(PAL_CPI(-2))	-0.188282	0.091528	-2.057092	0.0423
LOG(ISR_CPI)	0.171208	0.049623	3.450197	0.0008
LOG(ISR_M1)	0.056741	0.022663	2.503717	0.0139
LOG(ISR_M1(-1))	-0.046607	0.023017	-2.024929	0.0456
LOG(ISR_SHEKEL_USD)	-0.020697	0.012197	-1.696850	0.0929
LOG(ISR_SHEKEL_EUR)	0.007912	0.015797	0.500885	0.6176
C	0.002320	0.099968	0.023205	0.9815

يبين الجدول السابق بان مستوى الأسعار في فلسطين وإسرائيل بالإضافة إلى عرض النقد ذو دلالة إحصائية على المدى القصير، إن الأسعار في إسرائيل تؤثر إيجابا على الأسعار في فلسطين أي كلما ارتفعت الأسعار في إسرائيل فإنها تؤثر إيجابا للارتفاع في فلسطين وهذه النتيجة تتوافق مع الدراسات السابقة حيث أن التضخم في فلسطين مستورد من إسرائيل كون إسرائيل هي الشريك الأول في النواحي التجارية إضافة إلى الاتفاقيات بينهما (سلطة النقد الفلسطينية، 2015).

بالإضافة إلى أن عرض النقد في إسرائيل يؤثر إيجابا أيضا على الأسعار في فلسطين فكلما زاد عرض النقد فان مستوى الأسعار في فلسطين سيرتفع، وتبرر هذه العلاقة لما لعرض النقد اثر مباشر على ارتفاع التضخم وهذا يتوافق مع دراسة (simwakaet, 2012) تركزت الدراسة على عرض النقد وآثاره على التضخم في ملاوي بان التضخم ظاهرة نقدية والأثر الايجابي على التضخم في فلسطين يفسر لأن العملة الأكثر تداول في فلسطين هي الشيقل الإسرائيلي، أيضا من نتائج اختبار ARDL إن سعر صرف الدولار واليورو مقابل الشيقل ليسا ذو دلالة إحصائية أي ليس لهما اثر على مستوى الأسعار في فلسطين سلبا أم إيجابا وهذا يفسر باعتماد السوق الفلسطيني على عملة الشيقل في التعاملات التجارية فهي تشكل أكثر من 50% (ماس، 2015) من إجمالي قيمة عرض النقد (M1) في إسرائيل وتتوافق هذه النتيجة مع تقرير سلطة النقد عام 2015 الذي يشير إلى عدم تأثر أسعار السلع بأسعار الصرف.

أما على المدى البعيد فان نموذج ARDL يبين العلاقة بين المتغيرات إن هناك علاقة ايجابية على المدى الطويل لمستوى الأسعار في فلسطين لتؤثر بنسبة 89.3%، بالإضافة إلى أن المعروض النقدي الإسرائيلي (M1) يؤثر إيجابا على مستوى الأسعار في فلسطين بنسبة 5.2%، إلا أن سعر صرف كل من الدولار واليورو ليس لهما اثر على مستوى الأسعار في فلسطين كما يشير الجدول (4) وهذا أيضا يتوافق مع الدراسات السابقة والتقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية

جدول (4): اختبار ARDL على المدى الطويل.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(ISR_CPI)	0.893269	0.132333	6.750166	0.0000
LOG(ISR_M1)	0.052871	0.021436	2.466422	0.0154
LOG(ISR_SHEKEL_USD)	-0.107983	0.062344	-1.732066	0.0864
LOG(ISR_SHEKEL_EUR)	0.041282	0.085842	0.480908	0.6317
C	0.012103	0.521445	0.023211	0.9815

ويمكن كتابة نموذج (ARDL) على المدى الطويل على صورة معادلة لتبين مرونة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهي كما يلي:

LOG(PAL_CPI) =	(0.8933)*LOG (ISR_CPI)	+(0.0529)*LOG (ISR_M1)	- 0.1080 * LOG (ISR_SHEKEL_USD)	+ 0.0413*LOG (ISR_SHEKEL_EUR)	+ 0.0121
Std. Error	0.132333	0.021436	0.062344	0.085842	0.521445

4. آلية اختيار نموذج ADRL

تم إجراء اختبار ADRL بالاعتماد على اختيار أفضل طريقة من بين 20 طريقة حسب إجراء AIC لإجراء الاختبار، تم اختيارها آليا عن طريق برنامج Eviews والتي يحدد فيها أفضل نهج لإجراء الاختبار، فكانت القيمة الأفضل لإجراء هذا الاختبار اقل من 7.484- حيث كان نهج الاختبار ADRL(2,0,1,0,0) لتعبر الأرقام ما بين الأقواس على فترات التباطؤ للنموذج، كما يوضح الشكل (7).

An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), Vol. 35 [2021], Iss. 7, Art. 2

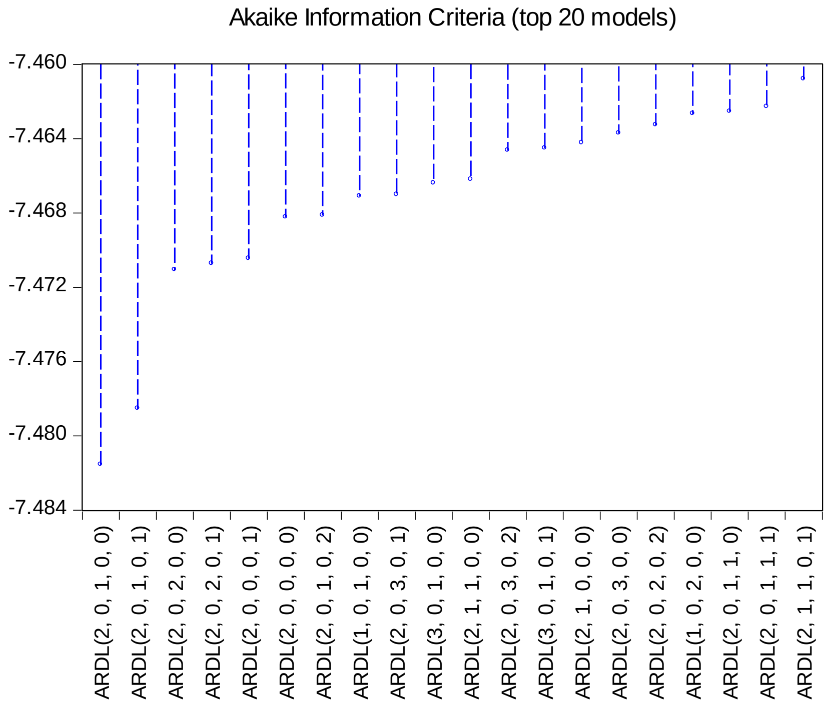

شكل (7): نهج نموذج طريقة ARDL بالرسم البياني: بحسب معيار اكاي (AIC). (حسبت من قلبل الباحث باستخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviewes)

5. فحص المدى البعيد لاختبار ADRL باختبار (Bounds Test)

قامت الدراسة بإجراء فحص **(Bounds Test)** للتأكد من وجود علاقات بين المتغيرات على المدى البعيد أم لا وذلك بإجراء اختبار **(Bounds Test)** والذي يعتمد على الفرضية الصفرية بأنه لا يوجد علاقة على المدى البعيد، والفرضية البديلة بوجود علاقة على المدى البعيد بين المتغيرات وذلك عند مستوى الدلالة التي تكون فيها القيمة الإحصائية **(F)** أكبر من الحد الأعلى (I1)، فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، فعند إجراء هذا الفحص تبين بأن قيمة **F=4.375828** وهي أكبر من الحد الأعلى لمستوى الدلالة 5% وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بمعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات على المستوى البعيد عند مستوى الدلالة 5% والتي تم الاعتماد عليها في اختبار ADRL وذلك كما ويوضح الجدول (5).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/anujr_b/vol35/iss7/2

جدول (5): اختبار ARDL Bounds Test

النظرية الصفرية: لا يوجد علاقة بين المتغيرات على المدى البعيد النظرية البديلة: وجود علاقة بين المتغيرات على المدى البعيد		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.375828	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

بحيث قيمة K =4 وتعني عدد المتغيرات للنموذج.

6. فحص السببية (Granger Causality Tests)

لعلاقة السببية Granger هي طريقة لمعرفة السببية بين متغيرين في سلسلة زمنية. هذه الطريقة هي حساب احتمالي للسببية. يستخدم مجموعات البيانات التجريبية لإيجاد أنماط الارتباط، وسنجد العلاقة السببية بين المعروض النقدي الإسرائيلي M1 والتضخم في فلسطين ونجد العلاقة السببية بينهما، ليكون كما في الجدول التالي:

جدول (6): اختبار السببية (Granger Causality Tests).

	Null Hypothesis :الفرضية الصفرية	**عدد المشاهدات**	**F-Statistic**	**Prob.**
1	PAL CPI does not Granger Cause M1 ISR	102	0.76615	0.5985
2	M1 ISR does not Granger Cause PAL CPI		3.52790	0.0035

يبين الجدول السابق أن هناك علاقة سببيه للمعروض النقدي الإسرائيلي على التضخم في فلسطين حسب النظرية الصفرية الأولى بأنه ليس هناك علاقة سببية للتضخم في فلسطين على المعروض النقدي لكنها ليست ذو دلالة إحصائية (0.5985 < 0.05) بالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أما في الحالة الثانية تكون النظرية الصفرية بأنه ليس هناك علاقة سببية للمعروض النقدي الإسرائيلي على التضخم في فلسطين لكنها ذات دلالة إحصائية (0.0035 < 0.05) بالتالي نرفض الفرضية الصفيرية ونقبل الفرضية البديلة وهي أن هناك علاقة سببية للمعروض النقدي الإسرائيلي على التضخم في فلسطين.

نتائج الدراسة

بينت هذه الدراسة مدى العلاقة بين أدوات السياسة النقدية في إسرائيل والتي تتضمن عرض النقد (M1) الإسرائيلي، سعر صرف الشيقل مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي وأسعار المستهلك في إسرائيل على أسعار المستهلك في فلسطين (التضخم)، ضمن بيانات شهرية للفترة الزمنية منذ عام 2007 – 2015 وتبين بأن هناك علاقة على المدى القصير والطويل لكل من أسعار المستهلك في إسرائيل وعرض النقد وذلك عند إجراء اختبار (ARDL) لهذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويمكن تفسير ذلك بسبب العلاقة الاقتصادية القوية بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي وهذا نتيجة الاحتلال الاسرائيلي ، لذلك تتأثر فلسطين على المدى القصير والطويل بأي تغير يطرأ على الاقتصاد الإسرائيلي وبالتالي على الاقتصاد الفلسطيني، أما بخصوص سعر صرف الشيقل مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي فلم يكن لهما دلالة إحصائية على المدى القصير والطويل ويفسر ذلك بغالبية تعامل المستهلك في البيع والشراء بعملة الشيقل كعملة أساسية.

فكانت العلاقة ايجابيه بين كل من أسعار المستهلك في إسرائيل وعرض النقد (M1) على أسعار المستهلك في فلسطين (التضخم) وهذه النتائج تتوافق مع الدراسات السابقة والتقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطيني عام 2015.

توصي الدراسة بناءا على النتائج السابقة بما يلي:

1. دعم القطاع الصناعي وتوفير له العناية الاقتصادية ليبقى مستمر بإنتاج سلع ذات جودة عاليه لتتناسب مع السوق الفلسطيني بشكل عام والمستهلك بشكل خاص.
2. الاستمرار بالحملات الخاصة بمقاطعة البضائع الإسرائيلية مع نشرات توضيحية تبين مدى أهمية ذلك على الاقتصاد الفلسطيني.
3. دعم الحكومة للسلع الأساسية مثل السلع اللازمة للمستهلك بشكل يومي دون الغنى عنها (الطحين، الأرز، الكهرباء، المحروقات ومشتقاتها).
4. توجيه استخدام المساعدات القادمة من الدول المانحة في تطوير منشئات ذات إنتاجية يمكن لها أن تقلل من الحاجة إلى الواردات الإسرائيلية.
5. دعم البحث العلمي من قبل الحكومة الفلسطينية والعناية به بشكل أوسع وعرض منتجات البحث على ذوي الخبرة وأصحاب القرار.
6. على الباحثين اخذ متغيرات أخرى لم يتم تناولها مثل البطالة وكمية الواردات والصادرات ودراسة أثرها على احد جوانب الاقتصاد الفلسطيني للخروج بتوصيات أخرى للتطرق لجوانب اقتصادية مختلفة.

References (Arabic & English)

- Al-Qatabri, M. (2011). *The role of monetary policy on the stability and economic development, Theory, Analysis, and measurement*. Amman, Al-Gaidaa for publishing & distribution.
- Al-Robaiee, R. (2013). *The role of fiscal and monetary policy on restricted of stagflation*. Amman, Al-Gaidaa for publishing & distribution.
- Arias, A. & Kirchner, M. (2019). *Shifting Inflation Expectations and Monetary Policy*. Banco Central De Chile, Central Bank of Chile, Documentos De Trabajo. N 829 Enero.
- Atish, G. Jonathan, O. & Marcos, C. (2015). *Two targets, two instruments: monetary and exchange rate policies in emerging market economies*. Research Department, International Monetary Fund, Washington DC, USA.
- Awad, A. (2012). *Estimated Money Supply in Palestine*. Palestine Technical University – Tulkarm.
- Amarasekara, C. (2008). *The Impact of Monetary Policy on Economic Growth and Inflation in Sri Lanka*. Central Bank of Srilanka.
- Cuma, B. (2014). Money, Inflation and Growth Relationship: The Turkish Case. *International Journal of Economics and Financial Issues Vol. 4, No. 2, pp.309-322.*
- Coibion, C. Yuriy, G. & Michael, W. (2019). *Monetary Policy Communications and their Effects on Household Inflation Expectations*. Nber Working Paper Series National Bureau of Economic Research, Working Paper 25482, Cambridge, MA 02138.
- Emmanuel, A. (2011). Import Response and Inflationary Pressures in The New Economy: The Quantity Theory of Money Revisited. Lincoln University Felix M. Edoho, Lincoln University Wensheng Kang, University of Missouri Matthew N. Uwakonye, Grambling

State University Ghebre Y. Keleta, Grambling State University. *Journal of Business & Economics Research.*

- Evans, K. (2014). Relationship between Inflation and Money Supply in Kenya. *Journal of Social Economics, Vol. 2, No. 2,63-83.*
- Fitzgerald, J. (1999). *Money Growth and Inflation: How long is the Long-Run?* Federal Reserve Bank of Cleveland.
- Frank, B. & David, C. (2010). Commodity prices, money and inflation. *Journal of Economics and Business* Volume 62, Issue 4, July–August 2010, Pages 331-345.
- John, T. (2019). Inflation targeting in high inflation emerging economies: lessons about rules and instruments. *Journal of Applied Economics,* 22:1, 102-115, DOI: 10.1080/15140326.2019.1565396.
- Kisu, S. Perks, L. Grant, K. & Mtendere, C. (2012). *Money supply and inflation in Malawi: An econometric investigation*. Reserve bank of Malawi.
- Laurenceson, J. & Chai, J. (2003). *Financial Reform and Economic Development in China*. Cheltenham, UK, Edward Elgar.
- Mashaqbeh, A. (2014). The Turkian-Israelian relations and reflect on the Arabian countries. *Al-Bayt University. Al-Manara Journal.*
- Michael, B. & Devereux, E. (2003). Monetary Policy in the Open Economy Revisited: Price Setting and Exchange-Rate Flexibility. *The Review of Economic Studies, Volume 70, Issue 4, 1 October 2003.*
- Naqeb, F. (2002). Economic Aspects of the Palestinian-Israeli Conflict the Collapse of the Oslo Accord. *United Nations University (UNU), World Institute for Development Economics Research (WIDER).*
- Narayan, K. (2005). The saving and investment nexus for China: evidence from co-integration tests. *Appl. Econ. 37, PP.1979–1990.*

- Palestinian Central Bureau of Statistics. (2017). *Consumer Price Index.* Several years (2007-2015). Retrieved June 1, 2017, from http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx.
- Palestine Economic Policy Research Institute-MAS. (2014). *Future currency and monetary policy alternatives for Palestine: A Review*.
- Pesaran, M. & Shin, Y. (1999). *Autoregressive distributed lag modelling approach to co-integration analysis*. In: Storm, S. (Ed.), Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium. Cambridge University Press, Cambridge.
- Pesaran, M. & Pesaran, B. (1997). *Working with Microfit 4.0: Interactive Economic Analysis*. Oxford University Press, Oxford.
- Qudeih, N., (2015). The determinant of inflation in the Palestinian economic, econometrics study (1995-2013). *Islamic University. Gaza*.
- Sedigheh, R. (2014). *Inflation and Money supply growth in Iran: Empirical Evidences from Co-integration and Causality*. Iran. Econ. Rev. Vol.18, No.1.
- Akinbobola, O. (2012). The dynamics of money supply, exchange rate and inflation in Nigeria. *Journal of Applied Finance & Banking*, vol.2, no.4, 2012, 117-141 ISSN: 1792-6580, Scienpress Ltd, 2012.
- The Economic Committee of the National Assembly and UNDP in Vietnam. (2012). *Inflation targeting and the implications for monetary policy framework in Vietnam*. Research report RS – 02.
- Wayne, R. & John, R. (1997). *The Transmission Mechanism of Monetary Policy in the Jamaican Economy.* Annual Conference of the Caribbean Centre for Monetary Studies, 1997.
- Wimalasuriya, M. (2008). *Inflation Targeting versus Monetary Targeting - The Case of Sri Lanka*. Central Bank of Sri Lanka.
- Youssef, A. (1970). *The monetary policy in Israel*. Cairo. Ein Shams Library.

- Zornitsa, V. & Mihail, Y. (2015). *Empirical Evidence on the Relationship between Money Supply Dynamics and Prices in Bulgaria*. Bulgarian National Bank, series. DP/100.
- Bank of Israel. Retrieved June 1, 2017, from: https://www.boi.org.il/en/DataAndStatistics/Pages/Default.aspx.
- Israel Central Bureau of Statistics. Retrieved June 1, 2017, from: *http://www.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_Folder?ID=141*.